

اللجنة السادسة  
الجلسة ٣٨  
المعقودة يوم الثلاثاء  
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة الخمسون  
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس : السيد ليهمان (الدانمرك)

المحتويات

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

../..

Distr.GENERAL  
A/C.6/50/SR.38  
5 November 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (A/50/368 و Add.1 و 2)

١ - السيد كوريل (الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، المستشار القانوني): قدم تقرير الأمين العام (A/50/368 و Add.1 و 2) فقال إن سنة ١٩٩٥، كانت سنة هامة بالنسبة للأوساط القضائية الدولية. فاحتفالات الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أتاحت أولاً فرصة تأكيد مبدأ ضرورة اعتماد العلاقات الدولية على سيادة القانون. وثانياً تصادفت هذه السنة مع منتصف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٢٣/٤٤، المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وثالثاً، وفقاً لبرنامج أنشطة الجزء الثاني من العقد (١٩٩٥-١٩٩٦) وكجزء من احتفالات الذكرى السنوية الخمسين، عُقد من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، في المقر، مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام، وكان اجتماعاً تاريخياً ضم القانونيين من جميع فروع القانون الدولي. وتعكف الأمانة العامة على إنجاز مهمة إعداد محاضر المؤتمر التي تعذر إتمامها بسبب الحالة المالية للمنظمة.

٢ - وقال إن التقرير يقدم في الجزء الأول معلومات بشأن القواعد الإجرائية، ويورد في الجزء الثاني عرضاً تحليلياً للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية. وقد لخصت الردود في خمسة أبواب، تتفق مع الأجزاء الرئيسية الخمسة التي قسم إليها البرنامج. ويمكن الاطلاع على الردود الكاملة بلغتها الأصلية، في شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية.

٣ - والأنشطة المضطلع بها كثيرة ومتعددة؛ ولكن لما كان التقرير لا يعتمد إلا على عدد محدود نسبياً من الردود الواردة فإن مبادرات كثيرة لم تلق الاهتمام الذي تستحقه. ومن تلك المبادرات أشار إلى الحولية الآسيوية للقانون الدولي، التي تصدرها مؤسسة تطوير القانون الدولي في آسيا، والتي يشارك في تحريرها السيد كريستوفر بنتو، العضو السابق في لجنة القانون الدولي.

٤ - وترد في الجزء الثالث معلومات تكميلية عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، وهو أحد أهداف العقد الرئيسية. ويورد هذا الجزء ثمانية مجالات محددة، بالإضافة إلى ملخصات مستقلة عن أعمال لجنة القانون الدولي واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة واللجنة السادسة.

٥ - أما مسألة الأنشطة التي ستنظم في نهاية العقد، فينبغي أن تبت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وستدعم الأمانة العامة الأنشطة التي تقررها الجمعية العامة، ولكن يظل من الأهمية بمكان، إذا ما كانت هناك حاجة إلى هذا الدعم، إبلاغ الأمانة العامة سلفاً حتى يتسنى لها إعداد التحضيرات اللازمة.

٦ - السيد مازيلو (رومانيا): قال إنه لوحظ في الدورة الحالية للجمعية العامة تركيز أكبر على الأنشطة الملموسة التي يمكن إنجازها لتحقيق أهداف العقد. وكان من أبرز النتائج عقد مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام، الذي ساعد المشاركين في تبادل الآراء بشأن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وتطبيقه نظريا وعمليا.

٧ - ومن الأنشطة التي اضطلعت بها رومانيا، أشار المتكلم إلى البرامج الدراسية التي نظمت وفقا للتوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة، وأنه يجري تنظيم دورات دراسية بعد الجامعة لفائدة المحامين والدبلوماسيين الشباب وغير ذلك من أشكال التدريب ذات الصلة. وقد أنشئت كذلك مؤسسات وجمعيات جديدة، من بينها المعهد الروماني لحقوق الإنسان، والجمعية الرومانية لمناصرة الأمم المتحدة، وجمعية القانون الدولي والعلاقات الدولية. وتولت هذه المنظمات رعاية العديد من المؤتمرات والموارد المستديرة والندوات. ونشر المعهد الروماني لحقوق الإنسان كذلك العديد من الوثائق الأساسية في هذا المجال.

٨ - وقال إن رومانيا عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأنها قدمت مساهمة نشطة من أجل تعزيز قواعد ومبادئ وثيقة هلسنكي الختامية وجميع ما اعتمدته تلك المنظمة من وثائق، ولا سيما المعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا، ومدونة قواعد السلوك بشأن الجوانب الأمنية السياسية والعسكرية، اللتين اعتمدتا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وحددت فيهما القواعد والمبادئ التوجيهية للقوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية وفي العلاقات بين الدول وفيما بين الدول ومواطنيها في المجال العسكري. وتعكس مدونة قواعد السلوك أيضا تصميم أعضاء المنظمة على العمل بروح من التضامن إذا ما انتهكت قواعد المدونة أو تجوّهلت، وعلى التزامها بالتوصل إلى استجابة مشتركة للمشاكل الأمنية.

٩ - وفي المناقشات التي نظمها مكتب المنظمة للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، تم النظر في القواعد والمبادئ الأساسية المتصلة بحقوق وواجبات الأفراد والجماعات والمؤسسات المجتمعية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المسلم بها عالميا. وفي أيار/مايو، عقدت المنظمة في بوخارست حلقة دراسية بشأن التسامح، وعقدت حلقة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن السياحة.

١٠ - وتشارك رومانيا على نحو نشط في تعزيز القواعد المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل، وهي ترى ضرورة اعتماد بروتوكولين اختياريين بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

١١ - وينبغي بذل المزيد لفائدة تعليم الشباب، ولا سيما في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، حيث أنه رغم العدد الكبير من الصكوك الدولية التي اعتمدت في هذا الصدد، فإن عدد الشباب المتورطين في أنشطة إجرامية كالاتجار غير المشروع بالمخدرات لا يزال يتعاضم. ولذا تؤيد رومانيا مقترح لجنة منع

الجريمة والعدالة الجنائية الداعي إلى وضع اتفاقية بشأن الجرائم عبر الوطنية غير المشمولة بالصكوك القائمة، واتفاقية لمناهضة المعاملة غير المشروعة للأطفال.

١٢ - وينبغي للجنة السادسة باعتبارها الهيئة القانونية الرئيسية التابعة للجمعية العامة، أن تشدد على ضرورة توخي قدر أكبر من الفعالية في أنشطتها في مجال التدوين. وقال في هذا الصدد إن رومانيا مستعدة للمشاركة على نحو نشط في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ليتسنى في أقرب وقت ممكن إعداد اتفاقية في هذا المجال. وينبغي للجنة السادسة أن تطالب بتوزيع أكبر لمنشورات الأمم المتحدة المتعلقة بالقانون الدولي.

١٣ - وبإمكان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومن واجبها، بذل المزيد فيما يتعلق بتنظيم الحلقات الدراسية والندوات التعليمية والتدريبية في مجال القانون الدولي ونشر وثائق الأمم المتحدة وآرائها في هذا الشأن.

١٤ - وينبغي للجنة السادسة أن تواصل، من خلال فريقها العامل المعني بالعقد العمل بمثابة جهاز تنسيقي وأن تواصل الإشراف على جميع الأنشطة المتصلة بالعقد، ذلك أن توفيقها في تحقيق أهداف العقد سيكون مساهمة هامة في إحلال سيادة القانون وتغليبه في العلاقات بين الدول.

١٥ - السيد لافروف (الاتحاد الروسي): قال إن رئيس الاتحاد الروسي أدلى بيان أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين، انطلاقاً من أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، اقترح فيه عقد المؤتمر الدولي الثالث للسلام في ١٩٩٩.

١٦ - ووصف المقترح بأنه لا تمليه فقط الاعتبارات الإنسانية التي دأب الاتحاد الروسي على مراعاتها في سياسته الخارجية (فقد سبق أن عقد مؤتمر السلام لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بمبادرة من روسيا) وإنما تمليه أيضاً ضرورة تحسين الصكوك القانونية القائمة ووضع صكوك جديدة تساعد المجتمع الدولي على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وأعرب عن ارتياحه لما أبدته مختلف البلدان ووكالات الأمم المتحدة من اهتمام بهذا المقترح، وقال إنه يعتبر أن المؤتمر سيساهم في تحسين "تكنولوجيا السلام".

١٧ - ويمكن للمؤتمر أن يتناول مواضيع من قبيل إقامة نظم لتسوية المنازعات ووضع قواعد لإحلال السلم وصونه وإرساء القاعدة القانونية للجزاءات الدولية، واتخاذ تدابير لسد الثغرات القائمة في القانون الإنساني الدولي وإقامة نظام عالمي للعدالة الجنائية. ولن يعرقل ذلك ما تقوم به الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية من أعمال في هذا الصدد، بل إنه سيعطي دفعا للأنشطة التي تحتاج إلى بلورة أكثر.

١٨ - وسيكون المؤتمر منتدى لاعتماد إعلان أو صكوك قانونية دولية أخرى، وقد يساهم أيضا في وضع فلسفة جديدة بشأن النزاعات الجديدة ووضع آليات لمواجهتها. وسيكون المؤتمر كذلك المنتدى المناسب للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام الذي عقد في لاهاي في عام ١٨٩٩ واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي في ١٩٩٩.

١٩ - ولن تكون مشاركة الأمم المتحدة في تحضيرات المؤتمر وتنظيمه مسألة رمزية، حيث أن التغييرات التي حدثت في العالم خلال مائة سنة تقريبا تقيم الدليل على أن المنظمة بإمكانها أن تسهم في جعل النتائج نقطة انطلاق في السعي نحو عن العدالة والشرعية الدولية.

٢٠ - ويستصوب الاتحاد الروسي فكرة عقد سلسلة اجتماعات لخبراء وطنيين من الدول التي أبدت اهتماما أكبر بمقترحه، وهو مستعد للتعاون معهم بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث للسلام وتنظيمه وعقده ومستوى التمثيل المطلوب فيه. وسيرحب بكل فكرة يعرضها أعضاء اللجنة السادسة بشأن هذه البنود.

٢١ - فني روسيا، تعنى اللجنة الوطنية لعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي بالأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف العقد ومقاصده. وتخضع هذه اللجنة للمساءلة أمام وزارة خارجية روسيا، وهي تتألف من مثقفين وقانونيين بارزين، وبرلمانيين، وممثلين عن المؤسسات القانونية الوطنية والأوساط التجارية. وقد نظمت اللجنة في عام ١٩٩٤ أنشطة شتى شارك فيها خبراء في القانون الدولي من مختلف البلدان، ومن المعتمزم أن تنظم في موسكو في بداية ١٩٩٦، دروس في القانون الدولي لفائدة القضاة والمحامين وغيرهم من العاملين المعنيين بإنفاذ القانون. وفي نهاية كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير ١٩٩٦، ستنظم اللجنة بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، حلقة دراسية عن مسائل القانون الإنساني الدولي، وستنظم خلال ١٩٩٦-١٩٩٩ مؤتمرات بشأن مواضيع الساعة المتعلقة بالقانون الدولي في سان بطرسبورغ وكازان وموسكو. وفي ١٩٩٥ سيبدأ في روسيا إصدار مجلة "نشرة موسكو للقانون الدولي".

٢٢ - وقد أعلن رئيس الاتحاد الروسي في مرسوم رئاسي عقد مؤتمر بشأن الإصلاحات التشريعية سينظم في شباط/فبراير ١٩٩٦. وسيحضر هذا المؤتمر ممثلو السلطات الاتحادية والمسؤولون المحليون والأحزاب السياسية وسائر المؤسسات الاجتماعية فضلا عن الأوساط الأكاديمية.

٢٣ - وأعرب المتحدث في ختام كلمته عن تأييده الأنشطة التي تقوم بها اللجنة السادسة في تنفيذ برنامج المرحلة الثالثة من العقد، وأيد استمرار الفريق العامل في تنسيق ذلك البرنامج.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠